الجامعات الأهليّة.. نمطية في المحتوى ومخرجات لا تلبي الطموح!

(3-2)

في غمرةِ الاهمالِ للجانبِ التعليمي الذي شهدته اليمن في الآونة الأخيرة برزتْ للعيان العديد من الجامعات والكُليّات والمعاهد العليا الأهلية التي وصلَ عددُها حسب مصادر في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى ما يقارب الأربعين منشأة. وهذا الرقم يُشكِّل رُعباً لِمَن يعرف عن كثب ماهيّة تلك الجامعات والامكانيات المتوفِّرة فيها، حيث لا يزال غالبها في شُقَق سكنية وعمارات لا تتناسب البتة مع أدنى المعايير القانونية التي حددتها الدولة لِمَن يريد فتح أو إنشاء مؤسسة تعليم عالٍ أهلية.

في هذا التحقيق نسلّط الضوء على مدى التزام الجامعات الأهلية بالمعايير المحددة، فإلى التحقيق:

تحقيق/ فايز محيي الدين البخاري

■ الوزارة تعاملت مع المشكلات مِن منظور الطوارئ وإطفاء الحريق فقط

* أحد كبار موظفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قال: هناك نوايا منذ سنين خلت وأحاديث تدور حول تشكيل لجنة بصلاحيات واسعة تستطيع أن تتخذ إجـراءات صارمة من خلال النزول الميداني لمختلف الجامعات والكليات الأهلية لمتابعة مدى التزامها بالمعايير المحدّدة لها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفقاً للقانون رقم (13) لسنة 2005م الخاص بالجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية واللائحة التنفيذية لقانون الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2007م، واللذين يحددان كافة الأمور المتعلقة بالتعليم الجامعي والعالي الأهلي من حيث النسب أو المعدلات التي بموجبها يتم قبول الطالب للدراسة في هذه الكلية أو تلك.. وكذا شروط افتتاح كل كلية على حِدة، لأنّ هناك اختلاف بين ما يجب توفيره لكليات العلومَ الإنسانية كالآداب وبين ما يجب توفيره لكليات العلوم التطبيقية كالطب والهندسة.

> المجلس الأعلى للجامعات يُقرِّر (التعليم العالي) لا تنفِّذ شيئا

لكن الحقيقة أنّ هذه اللجنة التي يتم الترويج لها إعلامياً، أو بالأصح التهرُّب إعلامياً والتحجُّج بها لم يتم تشكيلها حتى الآن، ولا أظنها ستتشكل في هذا الوضع.

وأضاف: قطاعات الوزارة مشتتة بين حوالي خمسة مباني في مناطق متباعدة، وكل قطاع يغرِّد خارج السِّرب، ومسئولو الوزارة لا ينضبطون بالحضور ولا يستطيع المرءُ إدراك مكان تواجدهم للالتقاء بهم من أجل حل المشكلات بسبب تعدد المباني والقطاعات وعدم الجدية لدى القيادة في إيجاد حلول ناجعة لتلك المشكلات! وإلّا ما معنى أنْ يتم إغلاق جامعة تعز منذ أشهرٍ ولا حراك، وجامعة صنعاء تقفل أبوابها وهي الجامعة الأم التي يمر كل المسئولين من جوارها كل يوم، ومع ذلك لا حراك!!

مواعيد عرقوب!

* واستطرَدَ يشرح بألم عن الفساد المستشري قائلاً تصوّر أنّ رئيس الوزراء حدّدَ لنا خمسة مواعيد للاجتماع به ومناقشة ما تم رفعه من قبل اللجنة المكلّفة بدراسة واقع التعليم العالي والمتضمن لكافة الاحتياجات والمتطلّبات – كحد أدنى – الكفيلة بحل كافة المشكلات الحالية التي تواجه كل الجامعات الحكومية والتي أدت إلى إغلاق بعضها وحصول الإضرابـات المتتالية من قبل هيئة التدريس والموظفين والطلاب.. وفي اليوم المحدد للاجتماع مع رئيس الوزراء كان يأتي إتصال بتأجيل الموعد إلى أنْ أُلغي تماماً لأجل غير مُسمّى.

وعلى ذكر الشكوى المُـرة التقينا بعض الأساتذة في الجامعات الأهلية، وخاصة حَمَلَة البكالوريوس، فشكوا بمرارة من سوء التعامل الذي يلقونه سواء من الطلاب أو مُلّاك تلَك الجامعات، حيث يتعامل الطالب مع أساتذته بتعال زائد لأنه لا يرى فيهم أكثر من عُمّال معه بأجرهم، ومُلّاكُ الجامعات يظنون أنّه لولا مبالغهم المالية القليلة لما استطاع المدرسون العيش الكريم، وخاصة مع مَن ليس لديه وظيفة حكومية، سواء كان بكالوريوس أو دكتوراه!

استغلال المحاكة السياسية

** وللوقوف على ما ينوي مجلس الاعتماد الأكاديمي عمله في هذا الإطار باعتباره الجهة المسئولة عن رقابة وتقييم مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية، التقينا بالدكتور عبد اللطيف حسين حيدر الحكيمي رئيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، وبطرحنا للقضية معه ونقاشنا له قال:

- قانون الجامعات والكُليّات الأهلية صدرَ في عام 2005م ولائحتُهُ التنفيذية صـدرت في عام 2007م وأُعطيَتْ للجامعات فُرصة سبع سنوات ليُحسنوا أوضاعهم،

> تهرب من الاعتماد الأكاديمي والحكومة لم تُلزِم أحدا

*** كيف هذا وقانون إنشاء المجلس الصادر في 2009م حـدد مُـدّة سنتين فقط للتأسيس، والآن نحن في السنة الخامسة؟**

- هذا صحيح، لكن السنتين لا تُحسَب من 2009م ولكن تُحسَـب مـن تـاريـخ تعيين رئيس المجلس، وقرار التعيين لم يصدر إلّا في شهر سبتمبر 2012م، يعني أنّنا لم نقطع مـن فـترة التأسيس سوى ستة أشهر فقط. ما يعني أنّ السنتين تنتهي في سبتمبر 2014م.

ننتظر ميزانية وإرادة سياسية

*** ألم تكن الوزارة تُرسِل لجان تقييم من قبل تأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي؟**

- لا.. الوزارة كانت تُرسل لجان تقييم، ولكن كما سبقَ أنْ قلتُ لك أنا أعتبرها لجان طوارئ، ولا توجد لجان تقييم حقيقية. والوزارة لم يكن لديها المقدرة على المتابعة. وفي تقديري فقد كان يتم التعامل مع أي مشكلة تطفو على السطح مثلما يتم التعامل مع إطفاء الحرائق. لكن لا توجد منهجية للتقييم، وأنا أؤكد هذا الكلام، والمنهجية والآلية هي مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، لكنّه لحد الآن لم يُفعَّل ولكن حسب علمي لا توجد جامعة أهلية تُطبّق ما ورَدَ في القانون على الإطلاق!

وكل الجامعات الموجودة في اليمن وعددها ما يقرب من 33 جامعة وكلية؛ هي جامعات أُعطيَ لها ترخيص مبدئي. وهذا الترخيص يسمح لك أنْ تؤسس ومِن ثمَّ تطلب لجنة للتقييم فيما إذا كان يُسمَح لك بالتشغيل أم لا؟ لكن حتى الآن الجامعات تشتغل وهي فارضة أمر واقع.. ورُبّما هذه الجامعات استفادتْ من مناخ المحاكات السياسية والظروف الاقتصادية التي مرّتْ بها الدولة، لكن لا ينبغي أنْ يستمر هذا الوضع على الإطلاق.

***هل تم تشكيل لجان للتقييم حسب ما هو في القانون لوضع حد لهذا العبث في الجامعات الأهلية وإلزامها بالتقيُّد بالمعايير المُحددة بالقانون ولائحته التنفيذية؟**

- حسب علمي إنّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعاملت مع الموضوع من منظور طوارئ، بمعنى أنّه عندما تظهر مشكلة تُشكّل لجنة للتقييم وترفع تقريرها لتُتَخَذ إجراءات، لكن ما هي الإجراءات وما نوعها لا أدري.

* لكن يادكتور وبحسب قانون إنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي فإنّ لجنة التقييم تتبع المجلس، وبالتالي فهذه هي مسئوليتكم؟

- نعم. في مجلس الاعتماد الأكاديمي عندنا 3 إدارات معنيّة بهذا الأمر: الإدارة العامة لضمان الجودة، والإدارة العامة للاعتماد والإدارة العامة للتقييم. لكن حتى الآن هذه الإدارات لم تُشكّل؛ لأنّهُ لم يُعتَمَد لنا أي ميزانية لتأسيس هذه الإدارات.

> الماحكة السياسية سبب رئيسي في انتشار الجامعات الأهلية غير المؤهلة

لأسباب كثيرة أولها أنّ ميزانيته تكاد تكون منعدمة، والأمر الثاني لم تُتّخذ إجراءات فعّالة من قبل الوزارة لإلزام هذه المؤسسات بالنسبة للاعتماد. ونحن نادينا مؤسسات التعليم العالي الأهلية للتقدُّم للاعتماد، واجتمعنا باتحاد الجامعات الأهلية وطلبنا منهم التعاون والتقدُّم للاعتماد، لكن يبدو لي أنّهم يتعاملون مع المسألة وكأنّها اختيارية. ونحن ومن هذا المُنطلق نطالب المجلس الأعلى للجامعات بإصدار قرار بإيقاف القبول في جميع الجامعات الأهلية التي لم تتقدَّم والتي تمتنع عن الحصول على الاعتماد الأكاديمي، لأنّ الاستمرار في هذا الأمر هو نوعٌ من العبث.

*** هل أنتم الآن في صدد إنزال لجان للتقييم حسب ما هو منوطٌ بكم ووضع حد للمخالفات القانونية الجمة الحاصلة في الجامعات والكُليّات الأهلية؟**

- يجب أن تعرف أنّ المجلس قدرته محدودة، ونحن نعتمد على لجان خارجية من خارج المجلس؛ سواء من داخل الدولة أو خارجها، وهذه اللجان بحاجة إلى تكلفة عالية؛ والمجلس لا توجد له ميزانية مرصودة. وأي نشاط نريد القيام به لا يتم إلّا إذا رصدتْ لنا وزارة المالية ميزانية تشغيلية، والمالية يبدو أنّها مشغولة بالوضع الاقتصادي للبلد أكثر من غيره. وعادةً في كل البلدان تعتمد المجالس الأكاديمية في نشاطها على إلزام مؤسسات التعليم العالي على دفع نسبة اشتراك سنوي وأنْ تدفع تكلفة التقييم.

* القانون خوّل لكم البحث عن مصادر تمويل من أي جهة ترونها مناسبة وتستطيعون الحصول منها على تمويل، وهناك العديد من المنظمات المانحة.. لماذا لم تقوموا بذلك؟

- هـذا صحيح، لكن المشكلة في وزارة المالية التي لم تعتمد لائحتنا المالية حتى الآن، ولم تناقشها مطلقاً من أجل البت فيها.. عندها يمكننا التحرُّك. مجلس الاعتماد الأكاديمي موجود، لكن لا يوجد له سلطة تنفيذية، ولهذا فـالإجـراءات الفاعلة يجب أنْ يتخذها المجلس الأعلى للجامعات الذي يرأسه رئيس مجلس الـوزراء حسب القانون.

*** ختاماً متى سنرى لجان التقييم في الميدان؟**

- لجان التقييم جاهزة ونحن جاهزون للتقييم، لأنّ أدواتنا جاهزة من معايير وأدلة تدريب، وفرق التقييم يمكننا تدريبها خلال فترة شهر، وبالتالي نستطيع تقييم الجامعات.. فقط نحتاج ميزانية وإرادة سياسية من فوق، لأنّ الجامعات لن تستجيب لنا؛ ونحن لا نريد أنْ نكون قِسْم شرطة، نحن جهة تشاركية ونريد من مؤسسات التعليم العالي تفهُّم ذلك وإدراك أنّ هذا التقييم هو لمصلحتها. وبدءاً من الشهر القادم سنبدأ بتقييم كل كُليّات الطب والعلوم الصحية، سواء أرادت الجامعات أم لم تُرِدْ.